أثر الذكاء الاصطناعي في قاعدة الاحتياط في الشريعة الإسلامية.

إعداد

د. علويه علي موسى عابدين

أستاذ مشارك في أصول الفقه، جامعة القصيم، النبهانية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني

a.musa@qu.edu.sa

أثر الذكاء الاصطناعي في قاعدة الاحتياط في الشريعة الإسلامية

علويه علي موسى عابدين

قسم أصول الفقه، جامعة القصيم، النبهانية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: a.musa@qu.edu.sa

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الذكاء الاصطناعي في تطبيق قاعدة الاحتياط في الشريعة الإسلامية، من خلال تحليل مدى توافق التقنيات الحديثة مع الضوابط الأصولية والفقهية. وتتناول الدراسة مفهوم الاحتياط، وأدلته الشرعية، وضوابطه، ودوره في ضبط الفتوى والحكم الشرعي عند الشك أو غلبة الظن، إضافة إلى تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة في المجالات الشرعية كالإفتاء والتحليل الفقهي. كما تُبرز الدراسة مدى قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على مراعاة مقاصد الشريعة وضوابط الاحتياط، وتناقش مدى ميلها نحو التيسير أو التشدد، وقدرتها على تقدير مواطن الشك كالفقيه الأصولي. وتعالج الدراسة التحديات الشرعية والأخلاقية الناتجة عن الاعتماد على هذه التقنيات في الاستنباط. ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي والمقارن، من خلال استقراء النصوص الشرعية وآراء العلماء وتحليل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ثم مقارنة مخرجاتها مع التوجهات الفقهية في ضوء قاعدة الاحتياط. ويهدف إلى تقديم رؤية علمية متوازنة توجّه استخدام التقنية الحديثة بما ينسجم مع مقاصد الشريعة دون الإخلال بثوابتها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، قاعدة الاحتياط، الشريعة الإسلامية، الاجتهاد الفقهي، الضوابط الشرعية.

The Impact of Artificial Intelligence on the Principle of Precaution in Islamic Sharia

Alawia Ali Musa Abdeen.
Department of the the Fundamentals of Jurisprudence, Qassim University, KS- Qassim-An Nbhaniyah, Saudi Arabia.
E-mail: a.musa@qu.edu.sa

Abstract:

This study aims to explore the impact of artificial intelligence (AI) on the application of the Islamic legal principle of precaution (iḥtiyāṭ), by analyzing the compatibility of modern technologies with the fundamental jurisprudential and legal frameworks in Islamic law. The study addresses the concept of precaution, its evidential basis, conditions, and its role in guiding fatwas and legal rulings in cases of doubt or predominant conjecture. It also presents a definition of AI and its contemporary applications in Islamic fields such as fatwa issuance, legal analysis, and judicial solutions. The research highlights the extent to which AI systems can adhere to the objectives of Islamic law (maqāṣid al-sharīʿah) and the conditions of precaution, examining whether these systems tend toward leniency or strictness, and whether they can assess uncertainty as a jurist does. The study also discusses the ethical and legal challenges arising from reliance on AI in deriving rulings. The research adopts an inductive, analytical, and comparative methodology, by exploring Islamic texts and scholarly opinions, analyzing AI applications, and comparing their outcomes with Islamic jurisprudential trends in light of the principle of precaution. The study aims to provide a balanced perspective that integrates technological advancement with the core values of Islamic law.

Keywords: Artificial Intelligence, Principle of Precaution, Islamic Law, Juristic Ijtihad, Sharīʿah Guidelines.

المقدمة

الافتتاحية:

الحمد لله الذي هدانا لشريعة الإسلام ، وأكرمنا بدينه القويم، وجعل شريعته صالحة لكل زمان ومكان، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين. لقد شهد العصر الحديث تطورات تقنية متسارعة، كان من أبرزها ظهور الذكاء الإصطناعي بوصفه أداة محورية في إعادة تشكيل مناحي الحياة المختلفة. وقد بات من الواضح أن هذه التقنية لا تقتصر على التطبيقات الصناعية أو الإقتصادية فحسب، بل امتدت لتلامس الجوانب الفكرية والقانونية والمعرفية، الأمر الذي يدعو إلى دراسة مدى إمكانية توظيفها في المجال الشرعي، وفق ضوابط منهجية تراعي أصول الشريعة ومقاصدها. وفي هذا السياق، تبرز قاعدة الإحتياط باعتبارها إحدى القواعد الفقهية الراسخة التي إستخدمها الفقهاء عند الإشتباه أو غياب اليقين، تحقيقًا لمبدأ السلامة من الوقوع في المحظور، وتغليبًا لجانب الحيطة والورع في إصدار الأحكام الشرعية. ومن هنا تثار تساؤلات حول: هل يمكن للذكاء الإصطناعي أن يؤدي دورًا في تطبيق هذه القاعدة؟ وهل يسهم في دعم الإجتهاد المعاصر بما يحافظ على مقاصد الشريعة ويواكب تطورات العصر؟

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على أثر الذكاء الإصطناعي في قاعدة الإحتياط في الشريعة الإسلامية، سعيًا لتقويم هذا الأثر، وتحليل أبعاده، وإستكشاف آفاق توظيف التقنية في خدمة المنهج الإجتهادي دون الإخلال بمبادئ الشريعة، وذلك من خلال دراسة نظرية وتأصيلية تجمع بين الفقه وأدوات التحليل الحديثة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في :مدى تأثير الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته الحديثة على قاعدة الإحتياط في الشريعة الإسلامية، من حيث التطبيق والتأصيل، ومدى قدرة هذه الأنظمة على مراعاة مقاصد الشريعة وضوابط الاحتياط.

التساؤلات البحثية:

- ما مفهوم قاعدة الاحتياط في الشريعة الإسلامية وضوابطها؟
- ما دور الذكاء الاصطناعي في المجالات الشرعية؟
- هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلتزم بضوابط الإحتياط كما يفعل الفقيه البشري؟

- ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على توجيه الفتوى نحو التيسير أو الاحتياط؟
- ما أبرز التحديات الفقهية المرتبطة بهذا التأثير؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا يجمع بين أحد أصول الفقه الإسلامي الراسخة، وهي قاعدة الإحتياط، وبين أحد أبرز مستجدات العصر، وهو الذكاء الاصطناعي ، مما يجعله مساهمة نوعية في مجال الدراسات الشرعية المعاصرة. وإبراز التفاعل بين القواعد الأصولية والتطور التقني ، فبينما تُمثل قاعدة الإحتياط أداة فقهية تهدف إلى تحقيق السلامة من الوقوع في المحظور عند الإشتباه، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يفتح آفاقًا جديدة لتطوير آليات الإجتهاد وتيسير الوصول إلى الحكم الشرعي بصورة أكثر دقة ومنهجية. ويكتسب البحث أهميته كذلك من الحاجة الملحّة إلى تأصيل العلاقة بين التقنية الحديثة والمبادئ الشرعية، وتقديم تصور علمي يوضح حدود وضوابط الإستفادة من الذكاء الاصطناعي دون المساس بثوابت الشريعة. كما يسهم هذا البحث في توعية المهتمين بالشأن الشرعي والتقني بضرورة التكامل بين المعرفة الفقهية والتطورات الرقمية، من أجل بناء منظومة إجتهادية تستفيد من أدوات العصر مع الحفاظ على روح الفقه وأصالته.

أهداف البحث:

- بيان مفهوم قاعدة الإحتياط وضوابطها وتطبيقاتها في الشريعة.
- استعراض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الشرعية.
- تحليل أثر الذكاء الاصطناعي على قاعدة الاحتياط وتطبيقاتها.
- بيان حدود إستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى وفق ضوابط شرعية.

الدراسات السابقة:

❖ **دراسة: جمال عبدالرحمن الصالحي (٢٠٢١) – "دور الفقيه في تطبيق قاعدة الإحتياط" منشورة في مجلة دراسات فقهية معاصرة:**

تناولت هذه الدراسة دور الفقيه البشري في الإجتهاد وتطبيق قاعدة الإحتياط عند الشك في الأحكام أو عند مواجهة قضايا معاصرة تفتقر إلى نص صريح. ركز الباحث على المنهجية التي يتبعها الفقيه في إستحضار قاعدة الإحتياط لحماية المصالح الشرعية ومنع الوقوع في المحظور.

وجه الشبه مع بحثي:

كلا الدراستين تتناولان قاعدة الإحتياط بوصفها أداة فقهية مهمة تُستخدم عند الإشتباه أو عدم التيقن.تسليط الضوء على أهمية تطبيق الإحتياط في الوقائع المعاصرة.

وجه الإختلاف مع بحثي:

الدراسة تركز على الدور البشري (الفقيه)، في حين أن بحثي يبحث في إمكانية تدخل الذكاء الاصطناعي كعامل مساعد أو بديل جزئي في هذا الدور الفقهي. كما لم تتناول الدراسة أي أبعاد تقنية أو تكنولوجيا حديثة، بينما بحثي يعالج أثر التحول الرقمي على هذه القاعدة.

❖ **دراسة: فهد بن عبدالله الشافعي (٢٠١٩) – "تطبيق الإحتياط الفقهي في الو اقع المعاصر" منشورة في مجلة دراسات في الفقه الإسلامي:**

بحثت هذه الدراسة تطبيق قاعدة الإحتياط في مسائل معاصرة، مثل التعاملات المالية، القضايا الطبية، والإجتهادات في الفتاوى الحديثة، لكنها لم تتناول دور التقنية أو الذكاء الاصطناعي .

وجه الشبه مع بحثي: تشارك الدراسة في الإهتمام بتطبيقات قاعدة الإحتياط في الواقع المعاصر، وتبرز مدى مرونة هذه القاعدة في مواكبة تطورات الحياة.تسلط الضوء على أهمية القاعدة في تحقيق مقاصد الشريعة والحفاظ على الحقوق.

وجه الإختلاف مع بحثي:يغيب في هذه الدراسة الجانب التكنولوجي أو الذكاء الاصطناعي الذي يُعد جوهر بحثي.بينما بحثي يُضيف بعدًا جديدًا وهو تحليل كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم أو تعزيز تطبيق قاعدة الإحتياط، مما يُعد توسعًا نوعيًا مقارنة بالدراسة.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الإستقرائي التحليلي والمقارن؛ حيث يتم إستقراء النصوص الشرعية وآراء العلماء المتعلقة بقاعدة الإحتياط، وتحليل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي، ثم إجراء مقارنة بين مخرجات الذكاء الاصطناعي والتوجهات الفقهية الشرعية في ضوء قاعدة الإحتياط.

خطة البحث: وقد جعلت البحث مقدمة وثلاثة مباحث في كل مبحث عدد من المطالب وختمت باالخاتمة ، التي تشمل أهم النتائج والتوصيات. الخطة كالأتي :

المبحث الأول: قاعدة الإحتياط في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول : مفهوم الإحتياط.

المطلب الثاني : مشروعية الإحتياط وأدلته من الكتاب والسنة.

المطلب الثالث : ضوابط العمل بالإحتياط وشروطه.

المطلب الربع : تطبيقات فقهية على قاعدة الاحتياط.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي ومجالاته الشرعية

المطلب الأول : مفهوم الذكاء الاصطناعي وأنواعه.

المطلب الثاني: إستخدامات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية (الفتوى – القضاء – تحليل النصوص).

المطلب الثالث : نماذج تطبيقية لأنظمة الذكاء الإصطناعي الشرعية.

المبحث الثالث: أثر الذكاء الإصطناعي على تطبيق قاعدة الإحتياط

المطلب الأول :مدى قدرة الذكاء الإصطناعي على مراعاة الإحتياط الفقهي.

المطلب الثاني : التحديات الشرعية والأخلاقية في الإعتماد على الذكاء الإصطناعي في الإفتاء.

المطلب الثالث : دراسة مقارنة بين فتاوى بشرية وفتاوى آلية في ضوء قاعدة الإحتياط.

المبحث الأول
قاعدة الإحتياط في الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الإحتياط.

أولًا: تعريف الإحتياط لغة:

الإحتياط مأخوذ من مادة "حَوَطَ"، وهي تدل على **الحفظ والصيانة والمنع**، ويُقال: "احتاط للأمر" أي أخذه من جميع جهاته وأحاط به حذرًا ووقاية. قال ابن فارس في معجمه: "الحاء والياء والطاء أصلٌ يدل على صيانةٍ وحفظ"[(١)]. ومن ذلك قولهم: "احتاط في أمره" أي تحفظ وتجنب ما قد يترتب عليه ضرر أو خطر.

وقال **الراغب الأصفهاني**" :الإحتياط هو الأخذ بالحزم، وهو خلاف التهاون"[(٢)]، وقد يُستعمل بمعنى التحرز من الوقوع في مكروه أو مُشتبه فيه.

ثانيًا: تعريف الإحتياط إصطلاحًا:

الإحتياط في الإصطلاح الأصولي يُعرَّف بأنه: "**الخروج من الخلاف بفعل ما يوجب براءة الذمة بيقين"**[(٣)]، أو **"فعل ما فيه زيادة تحرٍّوخروج من عهدة التكليف"**[(٤)].

وعرّفه الغزالي بأنه: "عبارة عن الأخذ بالمسلك الذي يُؤمن معه الوقوع في مخالفة الشرع، وإن لم يكن متعينًا"[(٥)].

كما عرفه بعضهم بأنه: "فعل ما لو لم يُفعل كان الفاعل على خطر الوقوع في

---

(١) ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت. ٣٩٥هـ)، عالم لغوي ونحوي وأديب من أعلام القرن الرابع الهجري، برع في فقه اللغة والتصنيف فيها. مقاييس اللغة، ج٢، ص ٥٨.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص ٢٨٥ (مادة "حوط").

(٣) سيف الدين علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، مكتبة الكليات الأزهرية، الرياض، ج٤، ص ٣٥١.

(٤) بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني ومحمد زاهد الكوثري، دار الكتبي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج٨، ص ١٠٦.

(٥) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج١، ص ١٣٧.

المحظور، وترك ما لو فُعل كان الفاعل على خطر من جهة التحريم"[١].

وبصيغة جامعة يمكن القول إن الإحتياط هو: التزام المسلك الذي يُؤدي إلى سلامة التكليف والإبتعاد عن مواطن الشبهة، حفاظًا على صحة العبادة أو المعاملة، وسعيًا للخروج من الخلاف.

ويُعد الإحتياط من الوسائل التي تعكس روح الشريعة الإسلامية في تحقيق مقاصدها الكبرى بالحفاظ على الدين والنفس والعقل والمال والعِرض، كما أنه يُبرز جانب الورع والتحري الذي تميزت به الفتاوى والإختيارات الفقهية عند العلماء المتقدمين.

العلاقة بين التعريف اللغوي والإصطلاحي :

العلاقة بين التعريفين وثيقة، حيث أن المعنى اللغوي للاحتياط وهو "التحفظ" يتسق تمامًا مع المعنى الإصطلاحي عند الأصوليين، إذ أن الإحتياط الفقهي لا يعدو أن يكون وسيلة لحفظ الدين والأحكام الشرعية عبر الحذر من الوقوع في الشبهات والمحرّمات.

في اللغة: يُتخذ الحذر للوقاية من الضرر.

في الإصطلاح الفقهي: يُتخذ الحذر لضمان عدم الوقوع في الخطأ الشرعي أو المحظور[٢].

خلاصة التعريفين:

الإحتياط في اللغتين والإصطلاحين يشترك في معناه الأساسي وهو "الحذر" و"التجنب" لتحقيق السلامة من الشكوك أو المحرمات.

الإحتياط الفقهي هو تطبيق هذا المفهوم في السياقات الشرعية، حيث يُعنى بتجنب الوقوع في المحرم أو الشبهة عبر إتخاذ تدابير وقائية معينة، وذلك يتناغم مع المعنى اللغوي للحفاظ والوقاية.

---

(١) محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: عبد الله بن علي رضا، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٢٩٤.

(٢) الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ٨، ص ١٠٦.

المطلب الثاني
مشروعية الإحتياط وأدلته من الكتاب والسنة

مشروعية الإحتياط في الشريعة الإسلامية:

الإحتياط يُعد من المبادئ المهمة في الشريعة الإسلامية، حيث يمثل أداة للحفاظ على صحة العبادة والمعاملة، ويسهم في تجنب الوقوع في المحظورات أو الشبهات .وتستند مشروعية الإحتياط في الشريعة إلى الأدلة العقلية والنقلية، إذ نجد أن الشريعة قد أرست قواعد عامة للسلامة والتفادي من المخاطر، ولذلك فإن الإحتياط يُعتبر منهجًا وقائيًا يُسهم في ضمان صحة الالتزام بأحكام الله سبحانه وتعالى.

ويعدُ الإحتياط من مبادئ الورع التي تضمن للفرد الإبتعاد عن الشبهات التي قد تجره إلى المحرمات، أو الوقوع في الحرام. ويُستفاد من النصوص الشرعية أن الله تعالى ورسوله ﷺ قد دعوا إلى الإلتزام بالحذر والتحرز في المسائل التي قد تُثير اللبس أو الشك.

أولاً: أدلة الإحتياط من الكتاب

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [١]

وجه الدلالة: تدل هذه الآية على وجوب الاحتياط في الدين، من حيث مسؤولية الإنسان عن وقاية نفسه وأهله من أسباب الهلاك والعذاب، ويشمل ذلك الأخذ بكل وسيلة تضمن السلامة من الوقوع في المحظورات، ومنها الاحتياط في الأقوال والأفعال، وتجنّب الشبهات. فهي قاعدة تربوية توجيهية تتضمن الأخذ بالحذر قبل الوقوع في المحرم، وهو جوهر قاعدة الاحتياط في الشريعة.

قال **الطبري** :أي علموهم وأدّبوهم، واتخذوا لأنفسكم ولهم من الأعمال ما يقيكم من النار[٢].

وقال **القرطبي** :فيه دلالة على وجوب تأديب الأهل وتعليمهم الدين وأحكام الشرع،

---

(١) سورة التحريم الآية: ٦.

(٢) الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (٢٢٤ هـ - ٣١٠ هـ):إمام مفسر، ومؤرخ، ومجتهد، وأحد كبار علماء الإسلام في القرن الثالث الهجري. وُلد في طبرستان ،وتجوّل بين بلاد الإسلام لطلب العلم ، جامع البيان في تأويل القرآن، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ج٢٨، ص١٥٦.

وهو داخل في معنى الوقاية[١]، **قال تعالى:** ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾[٢].

وجه الدلالة: في هذه الآية إشارة إلى أن التوسع في السؤال عن الأمور الخفية أو المشكوك فيها قد يؤدي إلى الحرج أو التكليف بما لا يُحتمل، وفيها تعليم للمكلف أن يتجنب الغلو أو التعمق غير الضروري الذي قد يقوده إلى التشدد. فهي في ظاهرها تدعو إلى عدم الوقوع في السؤال المبالغ فيه الذي يؤدي إلى الضرر، مما يؤكد أهمية الموازنة بين الاحتياط وبين التيسير، وهي قاعدة مهمة في ضبط تطبيق الاحتياط الفقهي.

قال ابن كثير: نهى الله عباده المؤمنين عن السؤال عن أشياء إذا أُظهر لهم جوابها ساءهم، لما فيها من الحرج أو التضييق[٣]، وذكر الرازي أن السؤال المذموم هو الذي يؤدي إلى تكليف زائد أو تكشف أمور قد تكون سببا في التشديد على الناس[٤].

ثانياً: أدلة الإحتياط من السنة النبوية

- **حديث النعمان بن بشير** :عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: "**الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"**[٥].

هذا الحديث هو أصل في الإحتياط، حيث يبين النبي ﷺ أن بين الحلال والحرام منطقة غير واضحة ("الشبهات")، ويُحث المسلم على الإبتعاد عن هذه المنطقة للسلامة من الوقوع في الحرام.

- **حديث عبدالله بن مسعود:** عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"**[٦].

---

(١) القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت. ٦٧١هـ):إمام مفسر وفقيه مالكي، من كبار علماء الأندلس. وُلد في قرطبة وعاش آخر حياته في مصر. جمع في تفسيره بين الرواية والدراية ، الجامع لأحكام القرآن، (بيروت: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٦٧م)، ج١٨، ص١٩٦.

(٢) سورة المائدة: الآية :١٠١.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (القاهرة: دار طيبة، ط٢، ١٩٩٩م)، ج٢، ص١١٧.

(٤) الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج١٢، ص٢١٦.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم ٥٢.البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ج١، ص ٢٨.

(٦) اخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة

=

هذا الحديث يدل على الإحتياط في الأمور التي يحيطها الشك أو الريبة، ويوجه المسلم إلى ترك ما يسبب له شكًا أو حيرة، والسعي نحو اليقين.

- **حديث عائشة رضي الله عنها:** قالت: **"كان رسول الله ﷺ إذا اجتمع عنده أمران اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً"**[(١)].

هذا الحديث يعكس تفضيل النبي ﷺ للأمور التي تتسم بالسهولة والوضوح، ويعتبر مبدأ **الإحتياط** في إختياره للأيسر من بين الخيارات، حرصًا على تجنب التورط في ما قد يؤدي إلى إشكالات شرعية.

رابعًا: الإحتياط في الفقه الإسلامي

الإحتياط في الفقه يُعتبر من أدوات الفقهاء في إستنباط الأحكام، خصوصًا في حالات الشك أو الغموض.

عند الفقهاء، يعتبر الإحتياط وسيلة لإبعاد المكروه أو الشبهات، وقد أشاروا إلى أهمية الورع في العديد من المسائل التي قد تثير الإلتباس أو الاختلاف. وقد حثّ كبار الأئمة، مثل الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، على ضرورة اتخاذ الإحتياطات في المسائل التي تثير الشكوك، حيث أكدوا أن الفقيه يجب أن يسعى إلى تفادي المفسدة حتى في القضايا التي ليس فيها حكم قطعي[(٢)].

خامسًا: أثر الإحتياط في حماية الدين والمجتمع

الإحتياط يُعد وسيلة لحماية الدين والنفس والعقل من خلال التوقي من الشبهات والمعاصي، وهو في جوهره خطوة احترازية تهدف إلى الحفاظ على الفرد والمجتمع. إن الشريعة الإسلامية، بمبادئها السمحة، تشدد على التأني والتدقيق في مختلف المجالات الفقهية من أجل تجنب الوقوع في الخطأ، وهو ما يحقق الإستقرار الروحي والإجتماعي.

والرقائق، حديث رقم ٢٥١٨.تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٤، ص ٢٣٢.

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباعدته ﷺ للآثام، حديث رقم ٢٣٢٧.مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج٤، ص ١٨١٣.

(٢) الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر،بيروت: دار التراث، ط١، ١٩٧٩م، ص ١٢٣.ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي.المغني، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو،القاهرة: مكتبة القاهرة، ط١، ١٩٨٥م، ج٤، ص ٩٩.

المطلب الثالث

ضوابط العمل بالإحتياط وشروطه

الإحتياط في الشريعة الإسلامية لا يُعتبر منهجًا مطلقًا في كل الحالات؛ بل له ضوابط وشروط معينة يجب أن تُراعى عند تطبيقه. وقد وضع العلماء الأصوليون عدة ضوابط لضمان أن الإحتياط لا يتحول إلى تشدد أو تكليف بما لا يُطاق، أو يؤدي إلى إبطال المقاصد الشرعية .ولذلك، فإن الإحتياط يُعد أداة وقائية تهدف إلى تحقيق السلامة والبراءة من المأثم دون التسبب في مشقة أو صعوبة على المكلف.

أولًا: الضوابط الأساسية للعمل بالإحتياط

- **ألا يُؤدي إلى التشدد أو الوسوسة** :من أهم الضوابط التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار هو أن الإحتياط لا يؤدي إلى **التشدد** في الدين أو الوقوع في **الوسوسة**. فإذا أدى الإحتياط إلى كثرة الشكوك والوساوس في قلب المسلم، بحيث يعجز عن ممارسة عباداته أو معاملاته بشكل طبيعي، فإنه يصبح **مذمومًا شرعًا**. الشريعة الإسلامية دعت إلى التيسير ورفع الحرج، كما في قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[(١)]، فإذا كان الإحتياط سيؤدي إلى عبء غير مبرر، فحينها يُعتبر غير مشروع[(٢)].
- **ألا يتعارض مع نصوص شرعية قطعية** :يجب أن يتوافق الإحتياط مع النصوص الشرعية القطعية من الكتاب والسنة. فإذا كان هناك **نص صريح** من القرآن أو الحديث يؤكد حكمًا معينًا، فلا يجوز للمرء أن يعمل بالإحتياط في مخالفة لهذا النص.

على سبيل المثال، إذا ثبت يقينًا أن أمرًا ما حلالٌ أو حرامٌ من خلال نصوص صريحة، فلا يجوز إضافة إحتياط يشكك في هذا الحكم القطعي[(٣)].

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٥.

(٢) ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي. المحلى بالآثار، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري،بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ، ج٣، ص ٨٩.

(٣) الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو

=

- **الإحتياط لا يكون إلا في حال الشك أو الخوف من الوقوع في محظور** :الإحتياط يجب أن يُعتمد في حالات الشك أو الخوف من الوقوع في المحرّمات أو المحظورات . فإذا كان الحكم الشرعي واضحًا ومؤكدًا، فلا حاجة للإحتياط.
فالإحتياط لا يجب أن يكون في كل شيء، بل في المسائل التي لا يكون فيها اليقين . مثال ذلك: إذا شك المسلم في أن الماء الذي يتوضأ به قد اختلط بشيء يفسد الطهارة، فيُشرع له الإحتياط بالوضوء مرة أخرى[١].
- **أن يكون الإحتياط مناسبًا للمقام والزمان** :ينبغي أن يكون الإحتياط مناسبًا للزمان والمكان، فلا يُعمل بالإحتياط إلا إذا كان مُناسبًا للموقف الشرعي .على سبيل المثال، يمكن أن يُمارس الإحتياط في بعض القضايا الفقهية المعاصرة التي تحتاج إلى إجتهادات جديدة، بينما لا يُشترط تطبيقه في مسائل من الواضح فيها الحكم الشرعي كما في العبادات اليومية[٢].

ثانيًا: شروط العمل بالإحتياط

- **أن يكون الهدف هو درء المفسدة:** يُشترط أن يكون الهدف من الإحتياط هو دفع المفسدة أو الإبتعاد عن الشبهة التي قد تؤدي إلى الوقوع في الحرام. إذا كان الإحتياط سيؤدي إلى زيادة التكليف أو إفساد المصلحة، فهو غير جائز. عن إبن عباس رضي الله عنه قال: "ما لا يُدرك كله لا يُترك كله"، وهذا يدل على أن الفقهاء قد حثّوا على أخذ الإحتياط، ولكن مع ضرورة مراعاة عدم إضاعة المصلحة الكاملة[٣].
- **الإحتياط لا يكون إلا في المسائل التي يترتب عليها خطر كبير** :يجب أن يُفعل الإحتياط في المسائل التي تترتب عليها نتائج كبيرة تؤثر في الدين أو الحياة الاجتماعية. مثل مسائل الحدود، الطلاق، الإرث، والمواضيع التي تمس الحياة

عناية،بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٢م، ص ٢٩٤.

(١) الغزالي، محمد بن محمد بن محمد (أبو حامد).المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي،بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م، ج١، ص ١٣٧.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج٢، ص ٦٨.

(٣) اخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، ج ٣ ص ١٩١ حديث رقم ٢٥٧١ طبعة دار طوق النجاة .

الفردية والمجتمعية بعمق، حيث يكون الإحتياط في هذه المسائل أمرًا مطلوبًا ومشروعًا للحفاظ على حقوق الأفراد.

- **ألا يفضي إلى تعطيل الحكم الشرعي:** من شروط العمل بالإحتياط أنه لا يجب أن يؤدي إلى تعطيل الحكم الشرعي أو إيقاف عمل مشروع بشكل دائم. فعلى سبيل المثال، إيقاف الصلاة على جميع الحالات بناءً على شك في الطهارة قد يُعتبر تعطيلًا للحكم الشرعي الصحيح[١].

إن الإحتياط يُعتبر وسيلة هامة لحماية الفرد والمجتمع من الوقوع في المحظورات، ولكنه لا يجب أن يُطبق بشكل مُبالغ فيه أو يؤدي إلى مشقة غير مبررة .إن الشريعة الإسلامية من خلال ضوابط وشروط الإحتياط تسعى إلى التوازن بين التحفظ على أحكام الله وبين التيسير في التطبيق بما يتوافق مع واقع المكلف وظروفه.

(١) الشافعي، الرسالة، ص ٤٥؛ ابن حزم، المحلى، ج٦، ص ١٣.

المطلب الرابع
تطبيقات فقهية على قاعدة الإحتياط

أولًا: تطبيقات فقهية في العبادات:

الإحتياط في العبادات هو من أهم التطبيقات التي يظهر فيها دور قاعدة الاحتياط في الشريعة الإسلامية. فالعبادات تتطلب دقة ويقينًا في أداء المناسك والواجبات، مما يجعل من الإحتياط أداة مهمة لضمان صحة العبادة والإبتعاد عن الوقوع في الشكوك أو البطلان.

- **الوضوء والصلاة:**
  - من أشهر التطبيقات الإحتياطية في العبادات هو الوضوء، حيث يُستحب للمسلم أن يُعيد وضوءه إذا شك في حدثه. جاء في الحديث عن النبي ﷺ:..."**إذا شك أحدكم في صلاته، فلا يلتفت إلى الشك حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا"**[(١)].

وهذا يدل على الإحتياط عند الشك في صحة الوضوء أو الصلاة، فيكون التكرار عملاً احترازيًا لضمان صحة العبادة.

  - **الركعات في الصلاة**: إذا شك المصلي في عدد الركعات التي صلاها، فالأصل في هذا الحال أن يحتاط بإتمام الصلاة وفقًا لأكثر الإحتمالات، كما في حديث النبي ﷺ: "**إذا شك أحدكم في صلاته فليُتم ما شك فيه"**[(٢)].

هذه التطبيقات تعكس مبدأ الإحتياط في العبادة الذي يُؤكد على التحقق الكامل من صحة العبادة لضمان عدم الوقوع في الخطأ.

- **الصيام:**

في مسألة الشك في رؤية الهلال، يُعمل بالإحتياط من خلال تأجيل الصيام أو الفطر، ويجب على المسلمين التأكد من رؤية الهلال عبر شهادات عدول، كما في حديث النبي ﷺ:

---

(١) أخرجه مسلم ، في صحيحه ،حديث رقم ٣٦٢، ج ١ ص٤١٨ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صيغته.

(٢) اخرجه مسلم في صحيحه ،حديث رقم ٥٧٢، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ج١، ص ٢٥٩.

"**صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"**[١].

فإذا لم يكن هناك يقين برؤية الهلال، فبإمكان المسلم الإحتياط بالصيام يومًا آخر.

ثانيًا: تطبيقات فقهية في المعاملات المالية

الإحتياط له تطبيقات هامة في المعاملات المالية لحماية الفرد والمجتمع من المخالفات الشرعية التي قد تكون غير واضحة في كثير من الأحيان.

الربا :

- من أبرز التطبيقات التي يكون فيها الإحتياط المالي هو في الربا .حيث يُؤكد الفقهاء على ضرورة الإبتعاد عن المعاملات المشبوهة التي قد تكون مشتبهة بالربا. وعند الشك في نوعية المعاملة المالية، يُفضل الإحتياط بعدم الدخول فيها حتى يتم التأكد من خلوها من الربا، كما في قول النبي ﷺ: "**لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه"**[٢].

فالمعاملات المالية المشكوك فيها يجب على المسلم أن يتجنبها إحتياطًا.

البيع والشراء:

- في المعاملات التجارية، قد يقع التجار في شبهات الغرر أو المعاملات التي لا تكون واضحة من حيث عيوب السلع أو المنتجات. في هذه الحالة، يُنصح بالتأكد من الشفافية في المعاملة وتجنب الغرر، وهو ما يعبر عن الإحتياط في المعاملات المالية.

كما ذكر الفقهاء في مباحث البيع أن البيع المشروط أو البيع غير الواضح ينبغي أن يُبتعد عنه حفاظًا على الحقوق ومنعًا للغش.

ثالثًا: تطبيقات فقهية في مسائل الأسرة والطلاق

الإحتياط يلعب دورًا كبيرًا في مسائل الأسرة التي تتطلب دقة ومراجعة حتى لا تحدث إشكالات قانونية أو شرعية تؤثر على الحقوق والواجبات.

---

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه ،حديث رقم ١٩٠٩، كتاب الصلاة، باب المساجد في الطريق، ج٢، ص ٥٠٢.

(٢) أخرجه مسلم، في صحيحه ،حديث رقم ١٥٨٣، ج ٣ ص ٩٤ كتاب الزكاة، باب ما يقال فيمن أدى الزكاة بصدق.

- **الطلاق:**
  - في مسائل الطلاق ، إذا شك الزوج في وقوع الطلاق أو في عدد مرات الطلاق التي وقعها، يُفضل الاحتياط وعدم إتخاذ قرارات متسرعة. كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: "**من طلق زوجته ثلاثًا في مجلس واحد فقد عصى الله ورسوله"**[(١)]، فيجب على المسلم أن يحرص على أن لا يُفاجأ بقرارات غير مدروسة تؤدي إلى إنقضاء النكاح على نحو قد يُسبب عواقب قانونية وشرعية.
- **الإرث:**
  - في مسائل الإرث، يُعمل بالإحتياط عند وجود الشكوك حول توزيع الميراث أو وجود شبهات في الحقوق المالية بين الورثة. يُستحسن في هذه الحالة الرجوع إلى القضاء الشرعي أو الفقهاء المتخصصين في مسائل المواريث لضمان العدل والإنصاف في تقسيم الأموال وفقًا للشرع.

رابعًا: تطبيقات فقهية في الشبهات المعاصرة

في العصر الحديث، يواجه المسلمون العديد من الشبهات في جوانب متعددة من الحياة اليومية. تتطلب هذه الأمور تطبيقًا دقيقًا لقاعدة الإحتياط لضمان عدم الوقوع في المحظور.

- **التعامل مع البنوك الإلكترونية:**

في المعاملات مع البنوك الإلكترونية أو منصات الاستثمار، قد يواجه المسلم الشكوك حول الربا أو الغرر، وهو ما يستدعي الإحتياط في التعامل معها. إذا كانت هناك شبهة ربا في المعاملة، ينبغي تجنب الدخول فيها حتى يتم التأكد من خلوها من أي محظور شرعي. يوصي الفقهاء في مثل هذه الحالات بالبحث الدقيق والتحقق من طبيعة المعاملات قبل الالتزام بها.

- **التعامل مع الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي:**

في مجال الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي، يجب الإحتياط في نشر المعلومات أو التفاعل مع المحتوى المشكوك فيه .إذا كان هناك شبهة إشاعات أو معلومات مغلوطة قد تؤدي إلى الفتن أو الإضرار بالآخرين، فيجب على المسلم أن يتجنب المشاركة فيها حفاظًا على

---

(١) أخرجه مسلم حديث رقم ١٤٧٢، ج٤ ص ١٩٨٢ كتاب البر والصلة، باب في فضل صلة الرحم.

الأمن الإجتماعي وتجنبًا للإثم[١].

تطبيقات الإحتياط في الفقه الإسلامي تعد أداة هامة للحفاظ على سلامة الأحكام الشرعية وتجنب الوقوع في المحظورات. سواء في العبادات أو المعاملات المالية أو مسائل الأسرة، يُعد الإحتياط طريقًا لحماية الحقوق والحريات في إطار الشرع، بما يضمن توازنًا بين اليقين والشك، وبين الحلال والحرام .ومن خلال هذه التطبيقات، تظهر فاعلية قاعدة الإحتياط في تحقيق الأمن الروحي والمجتمعي.

(١) اللجنة الدائمة للإفتاء، الفتوى رقم ٣٨٣٧، المملكة العربية السعودية، نشرت بواسطة هيئة كبار العلماء، الرياض.

المبحث الثاني
الذكاء الإصطناعي ومجالاته الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الإصطناعي و أنواعه

أولًا: تعريف الذكاء الإصطناعي

الذكاء الإصطناعي (AI) هو مجال من مجالات علوم الكمبيوتر الذي يهدف إلى تطوير الأنظمة والبرمجيات القادرة على أداء مهام تتطلب عادة ذكاء بشري .هذه المهام قد تشمل التفكير، التعلم، حل المشكلات، التعرف على الأنماط، إتخاذ القرارات، وفهم اللغة .يشمل الذكاء الإصطناعي العديد من التقنيات مثل التعلم الآلي (Machine Learning)، الشبكات العصبية (Neural Networks)، والتعلم العميق (Deep Learning)، وكلها تعمل معًا لتمكين الآلات من محاكاة العمليات الذهنية البشرية.

تعريف الذكاء الإصطناعي في المصادر الأكاديمية

بحسب جون ماكارثي، الذي يُعتبر من رواد الذكاء الإصطناعي، فإن الذكاء الإصطناعي هو: "فرع من علوم الكمبيوتر الذي يهدف إلى خلق آلات يمكنها محاكاة أو تقليد العمليات العقلية البشرية[١].

أما **إي. هيرش**، فيعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه: "القدرة على معالجة البيانات، اتخاذ القرارات، التعلم، والتكيف مع المعلومات الجديدة بطريقة مشابهة للبشر"[٢].

ثانيًا: أنواع الذكاء الإصطناعي

تنقسم أنظمة الذكاء الإصطناعي إلى أنواع متعددة بناءً على قدرتها ومدى تطورها. يمكن تصنيف الذكاء الإصطناعي إلى الأنواع التالية:

الذكاء الإصطناعي الضيق(Weak AI)

الذكاء الإصطناعي الضيق يُعرف أحيانًا بـ الذكاء الإصطناعي المحدود، وهو نوع من

---

(١) ماكارثي، جون. الذكاء الإصطناعي: منظور منظم (١٩٨٩) ص١٢.

(٢) هيرش، إدوارد. أسس الذكاء الإصطناعي (١٩٩٣)ص١١.

الذكاء الإصطناعي الذي يتم تصميمه لتنفيذ مهمة واحدة محددة أو مجموعة من المهام المتشابهة.

أمثلة على الذكاء الإصطناعي الضيق تشمل:

- **المساعدات الذكية** مثل Siriو Alexa التي تساعد المستخدمين في تنفيذ أوامر صوتية مثل تشغيل الموسيقى أو تعيين التذكيرات.
- **أنظمة التوصية** مثل YouTubeو Netflix التي تستخدم الذكاء الإصطناعي لتحليل سلوك المشاهدين وتقديم مقاطع فيديو أو أفلام موصى بها.
- يشير بعض الباحثين إلى أن الذكاء الإصطناعي الضيق قد لا يمتلك الوعي الذاتي أو القدرة على التفكير النقدي .حيث إن وظائفه تقتصر على أداء مهمات معينة، ولا يمكنه الانتقال إلى مهام أخرى دون إعادة برمجة أو تدريب.

الذكاء الإصطناعي العام(AGI)

الذكاء الإصطناعي العام (AGI) هو نوع من الذكاء الإصطناعي الذي يمتلك القدرة على التفكير والتعلم بشكل مرن، تمامًا كما يفعل البشر.

- الهدف من هذا النوع هو إنشاء أنظمة قادرة على أداء أي مهمة ذهنية بشرية . بمعنى آخر، إذا تم تطوير AGI، سيكون قادرًا على التكيف مع مواقف جديدة دون الحاجة إلى تدريب مسبق أو بيانات محددة.
- على الرغم من تقدم الأبحاث في هذا المجال، إلا أن **AGI** لم يتحقق بعد. فحتى الآن، تظل الأنظمة الذكاء الإصطناعي الضيق هي الأكثر تطورًا وتطبيقًا[١].

الذكاء الإصطناعي الفائق(Superintelligent AI)

الذكاء الإصطناعي الفائق يُعتبر مستوى متقدم جدًا من الذكاء الإصطناعي، يتفوق على الذكاء البشري في جميع مجالات المعرفة والقدرات العقلية.

- في هذا النوع، من المتوقع أن تمتلك الآلات قدرات تفكير و حل المشكلات تتجاوز بكثير

---

(١) غودو، سولومون. الاتجاهات في الذكاء الإصطناعي العام (٢٠٢١).

القدرة البشرية.

- هذا النوع من الذكاء الإصطناعي لا يزال نظريًا إلى حد كبير، ولا يوجد حتى الآن أي نموذج عملي لهذا النوع من الذكاء الإصطناعي.
- مثال على الذكاء الإصطناعي الفائق هو فكرة الروبوتات التي قد تتجاوز الذكاء البشري في المستقبل، وتتمتع بقدرة على التعلم المستمر والقيام بأبحاث متقدمة في مجالات العلوم والهندسة[١].

الذكاء الإصطناعي التفاعلي(Reactive AI)

الذكاء الإصطناعي التفاعلي هو نوع من الذكاء الإصطناعي الذي يعتمد على الإستجابة للأحداث بشكل فوري دون تخزين أو معالجة ذاكرة سابقة.

- هذا النوع من الذكاء الإصطناعي يتسم بتركيز كبير على المهام الروتينية أو التفاعلات التفاعلية مثل ألعاب الشطرنج أو ألعاب الفيديو.
- مثال على هذا النوع هو برنامج الشطرنج الذي يمكنه أن يتفاعل مع تحركات اللاعب فورًا دون الحاجة إلى اتخاذ قرارات معقدة بناءً على تجارب سابقة[٢].

الذكاء الإصطناعي القائم على التعلم(Learning AI)

الذكاء الإصطناعي القائم على التعلم يعتمد على الخوارزميات التي تمكن النظام من التعلم من البيانات وتطبيق ما يتعلمه في المهام المستقبلية.

- **التعلم الآلي (Machine Learning)** هو أحد الأساليب المستخدمة في هذا النوع من الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، يستطيع نظام التعرف على الصور تحسين دقته مع مرور الوقت كلما تلقى المزيد من البيانات حول الصور.
- **التعلم العميق (Deep Learning)** هو فرع من التعلم الآلي الذي يستخدم الشبكات العصبية لمحاكاة الأنماط المعقدة والتعلم من البيانات الضخمة[٣].

الذكاء الإصطناعي هو مجال سريع التطور، ويشمل مجموعة متنوعة من الأنظمة التي تبدأ بالذكاء الإصطناعي الضيق الذي يقتصر على مهام محددة، مثل التعرف على الصور أو

---

(١) بوناسيرا، لورينزو. الذكاء الإصطناعي الفائق: التحديات والفرص (٢٠٢٠).

(٢) هوفمان، جون. الذكاء الإصطناعي التفاعلي: دراسة نظرية (٢٠١٩).

(٣) جونسون،توم .Tأساسيات التعلم الآلي والتعلم العميق (٢٠١٨).

معالجة اللغة الطبيعية. في حين أن الأبحاث الحالية تركز بشكل رئيسي على تطوير هذه الأنظمة المتخصصة، فإن الوصول إلى الذكاء الإصطناعي العام، الذي يتسم بقدرة على التعلم والتكيف عبر مجموعة واسعة من المهام كما يفعل البشر، لا يزال هدفًا بعيد المنال.

المبحث الثاني
إستخدامات الذكاء الإصطناعي في العلوم الشرعية

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا هائلًا في مجالات التكنولوجيا، وأحد أبرز هذه التطورات هو الذكاء الإصطناعي (AI) الذي أصبح له تطبيقات واسعة في مختلف المجالات، بما في ذلك العلوم الشرعية .في هذا السياق، يتزايد الإهتمام بكيفية استفادة العلماء والباحثين في الشريعة الإسلامية من تقنيات الذكاء الإصطناعي، لا سيما في مجالات مثل الفتوى، القضاء، وتحليل النصوص الشرعية ..من أبرز تطبيقات الذكاء الإصطناعي في هذه المجالات:

أولًا: إستخدامات الذكاء الإصطناعي في الفتوى

- **الفتوى الإلكترونية:**

أصبح من الممكن إستخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى الإلكترونية التي تستند إلى قواعد فقهية وأدلة شرعية. حيث يمكن لأنظمة الذكاء الإصطناعي معالجة الأسئلة الشرعية بناءً على المذاهب الفقهية المختلفة وإصدار الفتاوى باستخدام نماذج معتمدة.

- **التطبيقات المستخدمة:**
  - الفتوى الذكية، مثل الأنظمة التي طُوِّرت في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تُسمَّى "المستشار الفقهي الذكي"، والتي تستخدم الذكاء الإصطناعي لمساعدة الناس في الحصول على إجابات فقهية حول قضايا مختلفة بناءً على المذاهب الأربعة.
  - تطبيقات الفتوى عبر الإنترنت مثل "فتوى مباشر "التي تستخدم أنظمة التعلم الآلي لتحليل الأسئلة الشرعية وتقديم إجابات مستندة إلى المصادر الفقهية المعتمدة.

- **إستناد الذكاء الإصطناعي على المصادر الفقهية**

الذكاء الإصطناعي يمكنه مراجعة وتطبيق قواعد فقهية معقدة بناءً على الإستدلال من القرآن والسنة، يعمل النظام على:

- **تحليل الآراء الفقهية للمذاهب الأربعة.**
- إعطاء إجابات متوافقة مع مذهب المستخدم أو المصلحة العامة[١].

---

(١) الشيشاني، عبد الله. "تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الشريعة الإسلامية"، مجلة الفقه الإسلامي،

=

- **الفتوى في الحالات المستحدثة**

فيما يتعلق بالفتاوى الجديدة، يمكن للذكاء الإصطناعي أن يُساعد في إصدار **فتاوى** للقضايا المعاصرة. على سبيل المثال:

- **الفتاوى المتعلقة بالعملات الرقمية (Cryptocurrency)**، حيث يقوم الذكاء الإصطناعي بتحليل القوانين المالية الحديثة وفقًا للقواعد الشرعية مثل الربا والغرر[١].

ثانيًا: إستخدامات الذكاء الإصطناعي في القضاء الشرعي

- **التحكيم الشرعي**

أصبح من الممكن إستخدام الذكاء الإصطناعي في مساعدات التحكيم الشرعي عن طريق تحليل قضايا الطلاق، الإرث، والحقوق الشرعية .حيث تساعد الأنظمة الذكية في تحليل المستندات الشرعية وتقديم إستشارات قانونية بشأنها.

- **التطبيقات المعتمدة :**
  - **الأنظمة الذكية للتحكيم في قضايا الأحوال الشخصية** :في بعض الدول الإسلامية، يتم تطبيق تقنيات الذكاء الإصطناعي لتسريع إجراءات التحكيم الشرعي.
  - **أنظمة التحليل القانوني الشرعي** :تستخدم لتحليل الوثائق الشرعية مثل عقود الزواج، الطلاق، المواريث، وإستخراج الأحكام الشرعية منها بناءً على القواعد الفقهية.

- **القضايا المرتبطة بالمواريث**

إستخدام الذكاء الإصطناعي في حساب المواريث يعدُ من أبرز تطبيقات الذكاء الإصطناعي في القضاء الشرعي. حيث يساعد في:

- حساب التوزيع الدقيق للمواريث وفقًا للأنصبة الشرعية المحددة في القرآن الكريم والسنة النبوية.

المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.حسين، محمد أحمد شحاتة. "أحكام الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، المقالة ٦، المجلد ١,٢٠٢٤، العدد ٤، يونيو ٢٠٢٤، ص٣١٦ .

(١) محمد يسري إبراهيم، العملات الرقمية المشفّرة: دراسة فقهية تحليلية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد ٣٧، ٢٠٢٢ ص ١٥.

- ضمان أن يتم تقسيم التركة بشكل عادل وفقًا لما نص عليه الشارع الإسلامي، بناءً على الأنصبة المحددة في الآية ١١ و١٢ من سورة النساء.[١]

- **إستخدام الذكاء الإصطناعي في محاكمات الجرائم الشرعية**

في بعض البلدان الإسلامية، يمكن إستخدام الذكاء الإصطناعي للمساعدة في تحليل القضايا الجنائية الشرعية مثل الحدود والقصاص .الأنظمة الذكية يمكنها تحليل الأدلة وإستشراف الحكم الشرعي المناسب بناءً على القوانين الإسلامية مثل القصاص في القتل أو الحدود في السرقة[٢].

ثالثًا: إستخدامات الذكاء الإصطناعي في تحليل النصوص الشرعية

- **التحليل اللغوي للنصوص الشرعية**

يعتبر التحليل اللغوي للنصوص الشرعية مثل القرآن الكريم والحديث الشريف من أهم التطبيقات التي يمكن أن يستفيد منها الذكاء الإصطناعي. تقنيات مثل التعلم الآلي والشبكات العصبية العميقة تُستخدم لتحليل النصوص وإستنباط معانيها وفقًا التفسير الصحيح.

- **التحليل الدلالي للقرآن والحديث :**
  - يساعد الذكاء الإصطناعي في تحليل الآيات القرآنية والحديث الشريف من حيث السياق والمعاني.
  - يُستخدم لتفسير الآيات المتشابهة أو التي تحمل معاني متعددة.

- **إستخراج الأحكام الفقهية من النصوص**

يتم تطبيق الذكاء الإصطناعي لإستخراج الأحكام الشرعية من النصوص الفقهية من خلال:

---

(١) ناصر أحمد محمد الريسي إستخدام الذكاء الإصطناعي في القضاء الشرعي: دراسة تحليلية لمدى ملاءمته كبديل للنظام القضائي في ضوء الفقه الإسلامي، المجلة العربية للدراسات القانونية والشرعية، العدد ١٤٤،ص ١٢٣ فبراير ٢٠٢٥.

(٢) المديني، محمد بن خليفة بن راشد. "دور الذكاء الإصطناعي في إثبات الجرائم والوقاية منها: دراسة فقهيّة"، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٠٨، الجزء ٢٤، ٢٠٢٤، ص ٢١٧.

- فحص آراء الفقهاء حول قضية معينة.
- تقديم آراء فقهية متوافقة مع المذهب الفقهي بناءً على البيانات المجمعة. [١]

الترجمة الآلية للنصوص الشرعية

الذكاء الإصطناعي يساهم في ترجمة النصوص الشرعية بدقة بين اللغات المختلفة، مما يسهم في نشر العلم الشرعي إلى أكبر عدد من الناس.

- **المترجمين الآليين** للقرآن الكريم والحديث الشريف أصبحوا يعتمدون على تقنيات الذكاء الإصطناعي لضمان دقة الترجمة والحفاظ على المعاني. [٢]

لقد أصبح الذكاء الإصطناعي أداة قوية ومؤثرة في العلوم الشرعية، وخاصة في مجالات الفتوى، القضاء، وتحليل النصوص الشرعية .إستخدام هذه التقنيات يعزز الفعالية في إصدار الفتاوى والتأكد من دقتها، كما يسهم في تسريع الإجراءات القضائية الشرعية وتحليل النصوص بشكل أكثر دقة. ولكن، على الرغم من الفوائد العديدة التي تقدمها هذه التقنيات، لا يزال هناك حاجة ملحة لضمان أن يكون إستخدامها مستندًا إلى الفهم الشرعي السليم والأطر الفقهية المعتمدة، وتحت إشراف أهل الفقه والشريعة.

---

(١) أحمد شحاتة حسين، د.محمد. "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٤، يونيو ٢٠٢٤، ص ٣١٦.

(٢) السعيد، سعيد. "الذكاء الإصطناعي والترجمة الشرعية"، المجلة الدولية للغات الشريعة، المجلد ٤العدد١ (٢٠٢٠).

المطلب الثالث

نماذج تطبيقية لأنظمة الذكاء الإصطناعي الشرعية

أدى تطور الذكاء الإصطناعي (AI) إلى إحداث نقلة نوعية في العديد من المجالات الحياتية، بما في ذلك العلوم الشرعية. مع تقدم تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي، ظهرت أنظمة ذكية تم تطبيقها بشكل متزايد في الفتوى الشرعية، القضاء الشرعي، وتحليل النصوص الدينية. هذه الأنظمة تعدُ من الأمثلة الواقعية التي تُظهر كيف يمكن للذكاء الإصطناعي أن يساعد في تسهيل وتحسين الأداء في المجالات الشرعية. في هذا المطلب، سأتناول بعض النماذج التطبيقية لأنظمة الذكاء الإصطناعي التي تم إستخدامها في العلوم الشرعية مع تقديم التفاصيل المتعلقة بتطويرها وتطبيقاتها.

أولًا: نموذج "المستشار الفقهي الذكي"

- **التعريف والتطبيق :**

المستشار الفقهي الذكي هو نظام يعتمد على الذكاء الإصطناعي لتحليل الأسئلة الشرعية والإجابة عليها. تم تطوير هذا النظام ليكون بمثابة مساعد فقهي رقمي يمكنه تقديم إستشارات شرعية بالإعتماد على مصادر فقهية موثوقة.

- **آلية العمل:**
  - يعتمد هذا النظام على خوارزميات التعلم الآلي التي تقوم بتحليل الأسئلة الفقهية الموجهة للنظام ثم تستعين بالمراجع الفقهية المختلفة المتعددة (مثل القرآن الكريم، السنة النبوية، و المذاهب الفقهية)لإيجاد الإجابة الصحيحة.
  - يتم تدريب النظام على قاعدة بيانات فقهية ضخمة تضم آراء الفقهاء و فتاوى سابقة، بحيث يمكنه تقديم إجابات دقيقة ومتوافقة مع المذهب الذي يتبعه المستخدم.
- **التطبيقات:**
  - تم تطبيق هذا النظام في بعض الدول الإسلامية مثل الإمارات العربية المتحدة حيث قدمت دائرة الشؤون الإسلامية تطبيقًا إلكترونيًا يقدم إستشارات فقهية عبر المستشار الفقهي الذكي.
  - **التحديات** :من أبرز التحديات التي تواجه هذا النظام هي التأويلات المتعددة لبعض الآيات القرآنية والأحاديث، حيث يمكن أن تختلف

التفسيرات بإختلاف المذاهب الفقهية[١].

ثانيًا: نموذج "مساعد الفتوى الذكي(Fatwa AI Assistant) "

- **التعريف والتطبيق:**

مساعد الفتوى الذكي هو تطبيق يستخدم تقنيات الذكاء الإصطناعي مثل التعلم الآلي و الشبكات العصبية لتقديم إجابات فقهية في الوقت الفعلي. يساعد هذا النظام في إصدار الفتاوى حول المسائل الفقهية المعقدة التي تتطلب استنادًا إلى نصوص شرعية.

- **آلية العمل :**
  - يتم تدريب النظام على مكتبة واسعة من الفتاوى التي أصدرتها هيئات إفتاء رسمية ومؤسسات دينية في الدول الإسلامية.
  - يقوم النظام بتحليل الأسئلة الشرعية عبر اللغة الطبيعية، ويستخدم الخوارزميات للبحث في قاعدة بيانات الفتاوى وتقديم إجابة دقيقة.
- **التطبيقات :**
  - في السعودية، يتم إستخدام نظام الذكاء الإصطناعي لتحليل الأسئلة الشرعية وتوجيه الفتاوى عبر منصة "الإفتاء الذكي ."يوفر هذا النظام إستشارات فقهية استنادًا إلى الفقه الحنبلي، ويوفر إجابات سريعة بناءً على أسئلة الجمهور المتعلقة بأحكام الصيام، الصلاة، وغيرها من العبادات.
  - يتيح هذا النظام سهولة الوصول إلى الفتاوى في مختلف القضايا الشرعية على مدار الساعة.[٢]

المزايا والعيوب:

- **المزايا :**
  - دقة عالية في الإستجابة للأسئلة المعقدة.
  - توفير الوقت والجهد على الفقهاء في الإجابة على الأسئلة الشائعة.

---

(١) الشيشاني، عبد الله. "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية"، مجلة الفقه الإسلامي، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.حسين، محمد أحمد شحاتة. "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، المقالة ٦، المجلد ١,٢٠٢٤، العدد ٤، يونيو ٢٠٢٤، ص٣١٦.

(٢) عمر بن إبراهيم المحيميد، "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، ٢٠٢٢، ص ٥٥٠ .

- يسهم في نشر الفتاوى الشرعية للناس بشكل أسرع وأوسع.

- **العيوب :**
  - قيد الإستخدام للمذاهب الفقهية المعتمدة.
  - يواجه بعض التحديات في تفسير النصوص الشرعية التي قد تكون غامضة أو متعددة التفسير[١].

ثالثًا: نموذج "التحكيم الشرعي الذكي"

- **التعريف والتطبيق**

التحكيم الشرعي الذكي هو نظام يعتمد على الذكاء الإصطناعي لتحليل قضايا الأحوال الشخصية مثل الطلاق، المواريث، والإرث وتقديم حكم شرعي استنادًا إلى القوانين الإسلامية.

- **آلية العمل:**
  - يستخدم هذا النظام الخوارزميات لتحليل الوثائق الشرعية مثل عقود الزواج و المواريث وحساب الأنصبة الشرعية للورثة بناءً على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.
  - يعتمد النظام على مراجعة النصوص الشرعية المستمدة من المذاهب الفقهية المختلفة، ويأخذ في الإعتبار التفاصيل الدقيقة لكل قضية.

- **التطبيقات:**
  - تم تطوير نظام التحكيم الشرعي الذكي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يتم إستخدامه في المحاكم الشرعية لتحليل قضايا الأحوال الشخصية وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أسرع وأكثر دقة.
  - كما يستخدم النظام في محاكم الأسرة في بعض الدول الإسلامية لتسريع عملية إصدار الأحكام الشرعية في قضايا الطلاق والنفقة[٢].

---

(١) أحمد شحاتة حسين، د.محمد. "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٤، يونيو ٢٠٢٤، ص. ٣١٦.

(٢) المديني، محمد بن خليفة بن راشد. "دور الذكاء الإصطناعي في إثبات الجرائم والوقاية منها: دراسة فقهيّة"، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٠٨، الجزء ٢٤، ٢٠٢٤، ص ٢١٧.

رابعًا: نموذج "تحليل النصوص الشرعية" بإستخدام الذكاء الإصطناعي

- **التعريف والتطبيق :**

تطبيقات الذكاء الإصطناعي في تحليل النصوص الشرعية تستخدم تقنيات مثل التعلم العميق وتحليل اللغة الطبيعية (NLP) لفهم النصوص الدينية)مثل القرآن الكريم، الحديث الشريف) بشكل دقيق.

- **آلية العمل:**
  - يقوم النظام بتحليل النصوص الشرعية و تفسيرها استنادًا إلى اللغة الطبيعية، والتعرف على الأنماط داخل النصوص.
  - يتيح الذكاء الإصطناعي تفسير الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية بناءً على السياق التاريخي و اللُغوي، مما يساعد في تقديم فهم أعمق للنصوص.
- **التطبيقات:**
  - مشاريع لتفسير القرآن الكريم بإستخدام الذكاء الإصطناعي، مثل تطبيقات "تفسير القرآن الذكي "التي تتيح للمستخدمين البحث في آيات القرآن بناءً على الكلمات المفتاحية و السياق.
  - يتم إستخدام هذه الأنظمة أيضًا لتفسير الأحاديث النبوية وتحليلها لتحديد درجة صحتها و مصداقيتها.[١]

تطبيقات الذكاء الإصطناعي في العلوم الشرعية تُظهر إمكانية الإستفادة الكبيرة من هذه التكنولوجيا في تحسين وتطوير إجراءات الفتوى، القضاء الشرعي، وتحليل النصوص . من خلال أنظمة الفتوى الذكية، التحكيم الشرعي الذكي، وتحليل النصوص الدينية، يمكن تحقيق فعالية أكبر و دقة عالية في إصدار الأحكام الشرعية. ومع ذلك، تبقى التحديات المتعلقة بالفهم الدقيق للنصوص الشرعية، بالإضافة إلى التنوع الفقهي، ومن أبرز الأمور التي يجب أخذها في الإعتبار عند تطبيق هذه الأنظمة والإشراف التام من جهة المتخصصين من علماء الشريعة ، والذين لهم الدراية بإدرة مثل هذه البرامج

---

(١) جونسون،توني "تحليل النصوص الشرعية باستخدام الذكاء الاصطناعي"، دورية دراسات القرآن والحديث، (٢٠١٩).

المبحث الثالث

أثر الذكاء الإصطناعي على تطبيق قاعدة الإحتياط

المطلب الأول: مدى قدرة الذكاء الإصطناعي على مراعاة الإحتياط الفقهي

تعتبر قاعدة الإحتياط في الفقه الإسلامي من أهم القواعد التي تحرص على تجنب الوقوع في المحظورات الشرعية .تقوم قاعدة الإحتياط على فرضية أن المسلم يجب أن يتجنب الشكوك والمخاطر التي قد تفضي إلى ارتكاب المحظورات أو الوقوع في **الحرام** . ولذلك، فإن مسألة تطبيق الإحتياط الفقهي في الممارسات اليومية تحظى بأهمية كبيرة في التفكير الفقهي .من جهة أخرى، أصبح الذكاء الإصطناعي أداة متقدمة يمكن إستخدامها في العديد من المجالات، بما في ذلك العلوم الشرعية .لذا، يثار السؤال حول مدى قدرة الذكاء الإصطناعي على مراعاة قاعدة الإحتياط الفقهي في التعامل مع القضايا الشرعية. في هذا المطلب، سوف أُناقش هذا الموضوع بشكل مفصل.

أولاً: الذكاء الإصطناعي والإحتياط الفقهي

- **قدرة الذكاء الإصطناعي على إتخاذ القرارات الشرعية**

يُظهر الذكاء الإصطناعي قدرته على إتخاذ القرارات في العديد من المجالات، لكنه يبقى في المقام الأول أداة مساعدة للإنسان. يعتمد الذكاء الإصطناعي على خوارزميات ونظم تعلم آلي لمعالجة البيانات الفقهية والقواعد الشرعية .بينما يمكن للذكاء الإصطناعي معالجة أسئلة شرعية تتعلق بالقواعد الفقهية الموثوقة ، وقد يواجه تحديات كبيرة عندما يتعلق الأمر بمراعاة قاعدة الإحتياط .هذا لأن الإحتياط تدخل فيه النوايا ، وأعمال القلوب وهذا يتطلب القدرة على التعامل مع الحالات التي تشمل الشكوك والأمور الغير واضحة أي الرمادية اللون، وهو ما قد لا يستطيع الذكاء الإصطناعي التنبؤ به بشكل دقيق.

- **أهمية الإحتياط في الذكاء الإصطناعي**

الذكاء الإصطناعي يعتمد على **البيانات المعطاة** له، ويتعامل مع المعطيات المحددة التي يُبرمج فيها. ومن هذا المنطلق، فإن **الإحتياط الفقهي** الذي يعتمد على التقدير والظروف المكانية والزمانية لا يمكن تنفيذه بفاعلية تامة في جميع الحالات. هذا التحدي يظهر في الحالات التي تتطلب التفسير الشرعي **البشري** للظروف المتغيرة .

- **الأمثلة التطبيقية على قدرة الذكاء الإصطناعي في مراعاة الإحتياط**

في التطبيقات الشرعية مثل الفتوى الذكية أو التحكيم الشرعي الذكي، قد يعجز النظام القائم على الذكاء الإصطناعي عن إتخاذ قرارات تتفق مع قاعدة الإحتياط دائمًا. على

سبيل المثال:

- الذكاء الإصطناعي قد يعطي فتاوى مبنية على الشكوك في حالات لا يكون فيها حكم فقهي واضح، ما يترك للمستخدم المجال للإختيار.
- في حالة المعاملات المالية مثل البيع أو الشراء عبر الإنترنت، قد يكون من الصعب على الذكاء الإصطناعي الحكم في الحالات التي تتضمن المخاطرة أو الشك في صحة العقد أو وجود غرر[١].

ثانياً: التحديات التي تواجه الذكاء الإصطناعي في مراعاة الإحتياط الفقهي

- **صعوبة تفسير النوايا**

من أبرز التحديات التي تواجه الذكاء الإصطناعي في تطبيق قاعدة الإحتياط هو صعوبة فهم النوايا .كثير من القرارات الشرعية تتطلب تفسير النية وراء العمل، وهو ما يمكن أن يكون معقدًا عند التعامل مع الآلات. على سبيل المثال:

- في الفقه الجنائي، تتطلب الحالات أحيانًا النظر في نية الجاني وتفسير دوافعه، وهو ما لا يمكن للذكاء الإصطناعي تحديده بدقة.

- **محدودية البيانات الفقهية**

الذكاء الإصطناعي يعتمد على البيانات المدخلة له في التدريب، وقد يواجه صعوبة في التعامل مع الإختلافات بين المذاهب أو الآراء الفقهية المتعددة .فقاعدة الإحتياط قد تكون مختلفة من مذهب إلى آخر، مما يعقد من مهمة تدريب النظام على تطبيق إحتياطات فقهية صحيحة.

- **ضرورة الجمع بين الفهم العقلي والآلي**

في بعض الحالات، يحتاج الفقهاء إلى فهم السياق بشكل عميق، وهو ما يتطلب حكمة بشرية لا يمكن للذكاء الإصطناعي محاكاته. على سبيل المثال :

- عند إصدار فتوى حول الحلال والحرام في قضايا جديدة (مثل العملات الرقمية أو الذكاء الإصطناعي نفسه)، يتعين على الفقيه أن يراعي جميع العوامل الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما قد يعجز الذكاء الإصطناعي عن تقييمه[٢].

---

(١) مبروك بهي الدين رمضان الدعدر، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية"، مجلة البحث العلمي الإسلامي، مجلد ١٩، عدد ٦٠، أغسطس ٢٠٢٤، صفحات ٣٠١.

(٢) ناصر أحمد محمد الريسي استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي: دراسة تحليلية لمدى

=

ثالثاً: إمكانيات تحسين إستخدام الذكاء الإصطناعي في مراعاة الإحتياط الفقهي

- **تطوير خوارزميات متخصصة**

يمكن تحسين قدرة الذكاء الاصطناعي على مراعاة قاعدة الإحتياط الفقهي عن طريق تطوير خوارزميات متخصصة تستطيع أن تميز بين الحالات التي تستدعي الإحتياط والحالات التي لا تحتاج إليه. يتطلب ذلك التعاون بين الفقهاء والمطورين لإدخال النظريات الفقهية المعتمدة في تصميم الخوارزميات.

- **إدخال التفسير البشري الشرعي في القرارات النهائية**

على الرغم من قدرة الذكاء الإصطناعي في تحليل النصوص و إعطاء التوجهات الفقهية، فإنه يظل من الأفضل أن تكون القرارات النهائية المتعلقة بالإحتياط الفقهي تحت إشراف فقهاء مختصين .من الممكن أن يكون الذكاء الإصطناعي أداة مساعدة في تسريع العملية الفقهية، ولكن يجب أن يتم مراجعة القرارات بشريًا وشرعيا قبل إتخاذ الحكم النهائي[١].

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها الذكاء الإصطناعي في مجالات الفتوى الشرعية و التحكيم الشرعي، إلا أن تطبيق قاعدة الإحتياط الفقهي يُعد تحديًا كبيرًا لهذا الذكاء، لعدة أسباب تشمل صعوبة تفسير النوايا و تعقيد السياقات الشرعية .تبقى التدخلات البشرية الشرعية ضرورية لضمان الالتزام الكامل بالاحتياط الفقهي. ومن ثم، ينبغي أن يكون الذكاء الإصطناعي في العلوم الشرعية أداة مكملة وليس بديلاً للعلم البشري الشرعي .

ملاءمته كبديل للنظام القضائي في ضوء الفقه الإسلامي، المجلة العربية للدراسات القانونية والشرعية، العدد ١٤٤، فبراير ٢٠٢٥ ص١٥.

(١) السعيد، سعيد. "التحديات المستقبلية للذكاء الإصطناعي في الشريعة الإسلامية"، المجلة الإسلامية للتكنولوجيا، (٢٠٢٢) مجلد ١٢، عدد ٣، ص ٤٥.

المطلب الثاني

التحديات الشرعية والأخلاقية في الإعتماد على الذكاء الإصطناعي في الإفتاء

مع تقدم التكنولوجيا وظهور الذكاء الإصطناعي في العديد من المجالات، بما في ذلك العلوم الشرعية، يبرز سؤال مهم :هل يمكن للذكاء الإصطناعي أن يحل محل الفقهاء في عملية الإفتاء؟ أم أن هناك تحديات شرعية وأخلاقية تجعل هذا الخيار غير مناسب؟ وفي هذا المطلب، سيتم التطرق إلى التحديات الشرعية و الأخلاقية التي قد تنشأ نتيجة للإعتماد على الذكاء الإصطناعي في إصدار الفتاوى الشرعية.

أولًا: التحديات الشرعية في الإعتماد على الذكاء الإصطناعي في الإفتاء

- **غياب التفسير المقاصدي للنصوص الشرعية**

أحد أهم التحديات التي يواجهها الذكاء الإصطناعي في الإفتاء هو غموض فهم المقاصد الشرعية .فقاعدة الإحتياط، على سبيل المثال، تتطلب تقدير المصلحة والضرر وهو ما قد لا يتمكن الذكاء الإصطناعي من فهمه بشكل دقيق، حيث إن النصوص الشرعية قد تتطلب فهماً معقداً للسياقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. في هذا السياق، قد يقدم الذكاء الإصطناعي فتاوى تفتقر إلى **المرونة** التي تتطلبها الشريعة، مما قد يؤدي إلى تشدد غير مبرر في بعض الحالات[(١)].

- **عدم القدرة على فحص نية الإنسان**

من بين التحديات الكبرى في تطبيق الذكاء الإصطناعي في الإفتاء هو صعوبة فهم نية المكلف . في الفقه الإسلامي، غالبًا ما يعتمد الحكم الشرعي على نية الفرد، وهو أمر صعب على الذكاء الإصطناعي أن يتوصل إليه بدقة. في حالات مثل النية في المعاملات المالية أو النية في الطلاق، يتعين على الفقيه البشري أن يفسر **النية** بناءً على المعايير الإجتماعية والظروف المحيطة . من غير الممكن على الذكاء الإصطناعي أن يعكس العوامل النفسية أو السياق الذي قد يؤثر في الفهم الصحيح للحكم الشرعي[(٢)].

---

(١) يوسف القرضاوي، "مقاصد الشريعة وأثرها في الاجتهاد"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلد ٣٤، عدد ١، ٢٠١٥، ص ١٢٠.

(٢) مبروك بهي الدين رمضان الدعدر، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية"، مجلة البحث العلمي الإسلامي، مجلد ١٩، عدد ٦٠، أغسطس ٢٠٢٤، صفحات ٣٠١-٣٣١.

- **التعددية الفقهية**

التعددية الفقهية هي سمة بارزة في الفقه الإسلامي، إذ تتعدد الآراء الفقهية بين المذاهب المختلفة حول نفس المسألة. بينما يمكن للذكاء الإصطناعي معالجة البيانات بشكل سريع، فإنه يواجه صعوبة في مراعاة الإختلافات بين هذه المذاهب . كما أن الذكاء الإصطناعي قد يتبع رؤية فقهية واحدة من دون النظر إلى تعدد الآراء أو الإختلافات بين المذاهب . هذا يعقد من القدرة على إصدار فتاوى تتوافق مع الواقع الفقهي المتنوع[١].

- **خطر التقليد الأعمى للنصوص الشرعية**

قد يؤدي الإعتماد على الذكاء الإصطناعي في الإفتاء إلى التقليد الأعمى للنصوص الشرعية دون إعمال النظر والإجتهاد .في الفقه الإسلامي، يعد الإجتهاد من أهم وسائل إصدار الفتاوى، وهو يعتمد على الفهم العميق للنصوص وتطبيق القياس والإستحسان والمصلحة، بينما قد يكون الذكاء الإصطناعي فعالًا في تكرار الفتاوى المستخلصة من النصوص السابقة، فإنه قد يفتقر إلى القدرة على الإجتهاد أو تقديم حلول جديدة في الحالات المستجدة[٢].

ثانيًا: التحديات الأخلاقية في الإعتماد على الذكاء الإصطناعي في الإفتاء

- **مسؤولية الإفتاء**

من الناحية الأخلاقية، من المهم تحديد مسؤولية الفتاوى الصادرة عن الذكاء الإصطناعي. إذا كانت الفتاوى خاطئة أو أدت إلى نتائج سلبية، فمن هو المسؤول؟ هل يمكن محاسبة الأنظمة الذكية أم يجب محاسبة من برمجها ؟ هذا السؤال الأخلاقي يثير قلقًا كبيرًا في حالة إعتماد الذكاء الإصطناعي على إصدار الفتاوى، حيث قد لا يكون هناك شخص حقيقي يمكن محاسبته في حالة حدوث الخطأ[٣].

- **فقدان العنصر الإنساني**

الفتوى ليست مجرد قرار شرعي، بل هي أيضًا حوار بين (المفتي والمستفتي) في معظم

---

(١) عبد الرحمن، صالح. "التحديات الشرعية في الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة"، مجلة الشريعة الإسلامية، المجلد ٣٦ العدد١٢٥ (٢٠٢٠).

(٢) المحيميد، عمر بن إبراهيم "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، ٢٠٢٢ ص٥٣١.

(٣) الزيدي، طه. "ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية في فقه الأحوال الشخصية"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد ٤٠، العدد ١٤٠،ص ٢٠٧، ٢٠٢٥.

الأحيان، تكون الفتوى مدفوعة بحوار إنساني وتوعية يتعامل بها المفتي مع الظروف الشخصية و الظروف النفسية والبئية للفتوى . الإفتاء من خلال الذكاء الإصطناعي قد يفتقر إلى الجانب الإنساني الذي يقدره المستفتي، مما قد يشعر الناس بالانعزال أو الاغتراب عن النظام الفقهي. لذا، من الأخلاقيات المهمة هو أن يبقى دور الفقهاء البشريين مستمرًا في التوجيه والإشراف.

- **تأثير الذكاء الإصطناعي على القيم الإسلامية**

من المحتمل أن يؤدي الإعتماد المفرط على الذكاء الإصطناعي إلى تغيير المفاهيم الإسلامية الخاصة بـ الإفتاء و الفقه . وقد تكون هناك مخاوف من أن تكون الفتاوى الرقمية في المستقبل متأثرة بالقيم الغربية أو الأنماط الإجتماعية الحديثة ، مما يعارض الأسس الإسلامية الشرعية هذا وقد يؤثر على الهوية الثقافية والدينية للأفراد ويهدد الإستقلالية الفقهية[١].

ثالثًا: الحلول المقترحة للتعامل مع التحديات الشرعية والأخلاقية

- **تعزيز إشراف الفقهاء على الأنظمة الذكية**

لحل التحديات الشرعية والأخلاقية، يجب أن يتم تعزيز دور الفقهاء في مراجعة و إشراف الأنظمة الذكية المستخدمة في الإفتاء. على الفقهاء أن يكونوا هم المرجع النهائي في تحديد مدى صحة الفتاوى التي يصدرها الذكاء الإصطناعي، من خلال فحص النصوص الشرعية وتقديم التوجيهات السليمة.

- **تحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية**

من الضروري وضع إطار قانوني وأخلاقي يحدد المسؤولية في حال إصدار فتاوى خاطئة بواسطة الذكاء الإصطناعي. ينبغي ملاحظة المحاسبة القانونية للأفراد الذين يبرمجون هذه الأنظمة أو يديرونها لضمان احترام مبادئ الشريعة الإسلامية.

- **تطوير خوارزميات مرنة تأخذ في الاعتبار التعددية الفقهية**

يجب أن يكون الذكاء الإصطناعي مصممًا بحيث يأخذ في الإعتبار التعددية الفقهية ويقدم فتاوى مرنة تتناسب مع إختلافات المذاهب والآراء الفقهية، بالإضافة إلى أخذ

---

(١) حسين، محمد أحمد شحاتة. "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، مجلة أبحاث القانون، المجلد ١، العدد ٤، يونيو ٢٠٢٤،ص ٤٦١.

الظروف الإجتماعية والإقتصادية في عين الإعتبار[١].

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الإصطناعي في الإفتاء الشرعي، إلا أنه يواجه تحديات شرعية وأخلاقية هامة قد تؤثر في دقة وملاءمة الفتاوى. من أجل تحقيق التوازن بين التكنولوجيا والفقه، يجب أن يتم تعزيز دور الفقهاء في المراجعة والإشراف على الفتاوى التي تصدرها الأنظمة الذكية.

(١) العرفي بن الفقيه بن عبدالله. "حدود المسؤولية التقصيرية عن أفعال تقنيات الذكاء الاصطناعي". مجلة العلوم القانونية، المجلد ١٢، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٤، الصفحات ٢٢٣ .

المطلب الثالث

دراسة مقارنة بين فتاوى العلماء الشرعية وفتاوى آلية في ضوء قاعدة الإحتياط

تعتبر قاعدة الإحتياط من القواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية، وهي تدعو إلى توخي الحذر والإبتعاد عن الشبهات تجنبًا للوقوع في المحظور. في عصرنا الحالي، ومع التطور الكبير في مجالات الذكاء الإصطناعي، بدأنا نشهد أنظمة ذكية تُستخدم في إصدار الفتاوى الشرعية. لكن تبقى التساؤلات حول قدرة الأنظمة الآلية على مراعاة قاعدة الإحتياط بنفس الدرجة التي يُراعيها الفقيه الشرعي

في هذه الدراسة، سيتم إجراء مقارنة بين الفتاوى البشرية الشرعية والفتاوى الآلية في ضوء قاعدة الإحتياط، من خلال تحليل الفتاوى التي تصدرها الأنظمة الذكية مقابل تلك التي يصدرها الفقهاء الشرعيون، بهدف تحديد الفروقات و التحديات التي قد تظهر في كل منهما.

أولًا: من حيث المفهوم ، ومقارنة الفتوى في كل منهما:

- **تعريف قاعدة الإحتياط**

قاعدة الإحتياط هي مبدأ فقهي يقضي بأن يتجنب المسلم أي فعل قد يفضي إلى الوقوع في محرم أو مشتبه فيه، حتى لو كان ذلك على سبيل الإحتياط .ويعتمد الفقيه في تطبيق هذه القاعدة على المصالح المرسلة و الضرر المحتمل، مستعينًا بفهمه للنصوص الشرعية، وأحيانًا القياس و الإستحسان .يحرص الفقيه على أن يوجه المسلم في هذه الحالات نحو الأفعال التي تقيه من الوقوع في الشبهات[١].

الإحتياط في الفتاوى البشرية

في الفتاوى البشرية، يتم تطبيق قاعدة الإحتياط بناءً على الإلمام الشخصي بالواقع، والقدرة على التحليل الدقيق للظروف والنيات. يتمكن الفقيه من استحضار جميع المعطيات سواء كانت شرعية أو اجتماعية أو ثقافية، ويستطيع أن يتجنب الخوض في المسائل المعقدة التي قد تؤدي إلى الشك أو التشدد[٢].

---

(١) محمد أبو زهرة، "الاحتياط في الشريعة الإسلامية"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مجلد ١٥، عدد ٢، ٢٠١٠، ص ٤٥.

(٢) محمد حمزة عبد الرحيم، "الأخذ بالاحتياط – دراسة أصولية تطبيقية"، مجلة كلية الدراسات =

ثانيًا: فتاوى الذكاء الإصطناعي وخصائصها

- **تعريف فتاوى الذكاء الإصطناعي**

تتم الفتوى الآلية من خلال أنظمة الذكاء الإصطناعي التي تعتمد على الخوارزميات لتحليل الأسئلة الشرعية باستخدام البيانات الضخمة و النماذج الحسابية .هذه الأنظمة تعتمد في إصدار الفتاوى على تخزين وتفسير بيانات الفتاوى السابقة التي تم جمعها من مصادر موثوقة، لكن قد تفتقر إلى القدرة على التأمل العميق الذي يقوم به الفقيه البشري في الظروف الإستثنائية[١].

إمكانيات الذكاء الإصطناعي في تطبيق قاعدة الإحتياط.تستطيع الأنظمة الذكية تحليل المعلومات الشرعية وتقديم الفتاوى السريعة .لكنها تواجه صعوبة في مراعاة الأبعاد الإنسانية و الإجتهادات الفقهية التي قد تطرأ في تطبيق قاعدة الإحتياط، وخاصة في المسائل المستحدثة التي لم تذكر فيها نصوص صريحة. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الإصطناعي أن يقدم فتوى تحظر فعلًا ما بناءً على قاعدة الإحتياط، ولكن في حال وجود إختلافات بين المذاهب، قد يكون التفسير ضيقًا ولا يتسم بالمرونة[٢].

ثالثًا: مقارنة بين الفتاوى البشرية والفتاوى الآلية في تطبيق قاعدة الإحتياط

- **الإحتياط في الفتاوى البشرية**

الفقيه البشري يتمتع بقدرة على مراعاة السياق الإجتماعي والظروف الخاصة التي يمر بها المستفتي، مما يعزز من دقة تطبيق قاعدة الإحتياط .كما أن الفقيه قادر على إعمال المقاصد الشرعية في الحالات التي تتطلب المرونة والابتعاد عن التشدد .على سبيل المثال، إذا استفسر شخص عن مسألة طلاق مع وجود **نية** ملتبسة، يمكن للفقيه أن يراعى هذه الظروف الخاصة، مما يساعد في تجنب الحكم **الخاطئ**[٣].

الإسلامية بنين بأسوان، المجلد ٥، العدد ٥، يونيو ٢٠٢٢، صـ ١٢٨٩.

(١) الشيشاني، عبد الله. "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية"، مجلة الفقه الإسلامي، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.حسين، محمد أحمد شحاتة. "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، المقالة ٦، المجلد ١,٢٠٢٤، العدد ٤، يونيو ٢٠٢٤، ص٣٢٠.

(٢) عبد الرحمن، صالح. "التحديات الفقهية في الذكاء الإصطناعي: دراسة مقارنة"، دراسات فقهية معاصرة، المجلد ٣٦ العدد١٢٥ (٢٠٢٠).

(٣) القباني، بسمة مصطفى محمد. "الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال

=

- **الإحتياط في الفتاوى الآلية**

أما في الفتاوى الآلية، فإن الذكاء الإصطناعي قد يطبق قاعدة الإحتياط بشكل آلي، بناءً على قواعد بيانات مسبقة. ولكن غالبًا ما تكون محدودية فهم الآلات سببًا في عدم مراعاة المصلحة أو التشدد في التطبيق .مثلاً، في حال وجود مسألة مالية معقدة، قد يتطلب النظام الآلي إتباع أقصى درجات الإحتياط خوفًا من الوقوع في المحظور، رغم أن الفقيه البشري قد يرى أن المصلحة العامة تقتضي في هذه الحالة التيسير[١].

- **التيسير مقابل التشدد**

في حين أن الفتاوى البشرية قد تنحو نحو التيسير بناءً على الظروف و **النية**، قد تميل الفتاوى الآلية إلى التشدد خوفًا من الوقوع في الخطأ، خاصة في المسائل التي لا يوجد فيها نص صريح. وهذا يثير تساؤلاً حول قدرة الأنظمة الذكية على فهم النية أو المقاصد الحقيقية للمستفتي، وهي أبعاد يعتبرها الفقيه البشري عند تطبيق قاعدة الإحتياط[٢].

رابعًا: التحديات التي تواجه الفتاوى الآلية في تطبيق قاعدة الإحتياط

- **محدودية التحليل المقاصدي**

إحدى أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الذكية هي محدودية قدرتها على التحليل المقاصدي .حيث إن الذكاء الإصطناعي قد يعجز عن فهم أو تفسير المقاصد الشرعية بشكل دقيق، خصوصًا في المسائل المعقدة التي تحتاج إلى اجتهاد و إعمال العقل في تفسير النصوص.

- **صعوبة مراعاة النية الإنسانية**

تفتقر الأنظمة الذكية إلى القدرة على تقدير نية الفرد بشكل دقيق، وهو أمر جوهري في تطبيق قاعدة الإحتياط في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، إذا كان الشخص يسأل عن مسألة الطلاق أو التعاملات المالية مع نية غير واضحة، قد يخطئ الذكاء الإصطناعي في تقدير تلك النية[٣].

الشخصية". مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٤، العدد ٣٤، أكتوبر ٢٠٢٤، الصفحات ١٢١٩.

(١) المحيميد، عمر بن إبراهيم "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، ٢٠٢٢ ص٥٣١.

(٢) مطلق جاسر الجاسر، "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مجلد ٣٩، إصدار خاص (٤)، ٢٠٢٤، ص ٢٢٧.

(٣) الزهراني، عبد الله بن عطية بن عبد الله. "الذكاء الاصطناعي: التحديات الفقهية والأخلاقية". مجلة

=

توفر الأنظمة الذكية فرصًا كبيرة لتحسين الفتوى الشرعية من خلال السرعة و الدقة في معالجة الأسئلة الشرعية. لكن التحديات الشرعية و الأخلاقية التي تواجه هذه الأنظمة تظل قيد النظر، خاصة فيما يتعلق بتطبيق قاعدة الاحتياط .يجب أن يكون التوازن في إستخدام الذكاء الإصطناعي في الفتاوى حاضراً، بحيث يظل فقهاء الشريعة هم المشرفين والموجهين لهذه الأنظمة لضمان أن تظل الفتاوى الشرعية على صواب وتتوافق مع الواقع الفقهي المتنوع.

العلوم الشرعية،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد ٢٠٠، ٢٠٢١.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن التأكيد على أن قاعدة الإحتياط في الشريعة الإسلامية تعد من المبادئ الأساسية التي تحمي المسلم من الوقوع في المحظورات والشبهات. وقد تم إستعراض أهمية هذه القاعدة في تطبيق الأحكام الشرعية ومدى ضرورتها في الفتاوى المعاصرة. ومع تطور الذكاء الإصطناعي واستخدامه في إصدار الفتاوى الشرعية، تم التطرق إلى التحديات التي يواجهها في تطبيق قاعدة الإحتياط، بسبب محدودية قدراته في فهم السياقات المعقدة التي تتطلب تفاعلًا بشريًا دقيقًا.من خلال المقارنة بين الفتاوى البشرية والآلية، تبين أن الذكاء الإصطناعي يمكن أن يكون أداة فعالة في تقديم فتاوى سريعة ودقيقة بناءً على البيانات المتاحة، ولكنه يفتقر إلى القدرة على التعامل مع الحالات التي تتطلب التأمل الشخصي أو التفاعل مع الظروف الإجتماعية والنفسية. كما تظهر الدراسة أهمية التعاون بين الفقهاء والذكاء الإصطناعي لضمان التوازن بين التيسير والإحتياط في الفتاوى، مع ضرورة الإشراف المستمر من العلماء لضمان توافق الفتاوى مع المقاصد الشرعية. وفي الختام، يجب على المجتمع العلمي الشرعي تطوير أنظمة الذكاء الإصطناعي لتعزيز فهمها للأبعاد الشرعية والأخلاقية، مع التأكيد على أهمية الرقابة البشرية لضمان التزام هذه الأنظمة بالمعايير الشرعية والأخلاقية في إصدار الفتاوى.

أهم النتائج:

- يُعد الإحتياط في الشريعة الإسلامية أداة أساسية لحماية الفرد والمجتمع من الوقوع في المحظورات والشبهات، مما يسهم في الحفاظ على صحة العبادة والمعاملات، ويحقق التوازن بين الحفاظ على الدين وبين التيسير في تطبيق الأحكام الشرعية.
- تطبيق قاعدة الإحتياط في الشريعة لا يكون مطلقًا، بل له ضوابط وشروط يجب مراعاتها لتجنب التشدد أو الوسوسة، وضمان ألا يؤدي إلى تعطيل الأحكام الشرعية أو زيادة التكليف بما يتجاوز الحدود الشرعية.
- تبين أن الذكاء الإصطناعي يمتلك إمكانيات كبيرة في تحليل النصوص الشرعية وإصدار الفتاوى بناءً على قاعدة الإحتياط، لكنه يواجه تحديات كبيرة في فهم السياق والنوايا المعقدة التي تتطلب مرونة يمكن أن يوفرها الفقهاء والأصوليون.
- قد تميل الفتاوى الآلية إلى التشدد في تطبيق قاعدة الإحتياط، خاصة في الحالات التي تتطلب تفاعلًا بشريًا دقيقًا مع المعطيات الإجتماعية والثقافية، والتي قد لا تتمكن الأنظمة من التقاطها أو تحليلها بشكل صحيح.

- الفتاوى البشرية تتسم بالمرونة والقدرة على مراعاة الظروف الفردية والتفاعل مع الحالات الاستثنائية، بينما تبقى الفتاوى الآلية محكومة بمجموعة من القواعد الثابتة التي قد تفتقر إلى التمييز الدقيق بين الحالات المتشابهة.
- التوازن بين الفقه والذكاء الإصطناعي يتطلب إشرافًا بشريًا مستمرًا لضمان أن تظل الفتاوى دقيقة وملائمة للواقع، مع مراعاة المقاصد الشرعية والأبعاد الإنسانية.

التوصيات:

- يُوصى بدمج دور الفقهاء مع الأنظمة الذكية بحيث يُستخدم الذكاء الإصطناعي كأداة مساعدة في إصدار الفتاوى بدلاً من إستبداله بالكامل، مع ضرورة إشراف الفقهاء العلمي والمعرفي المستمر لضمان توافق الفتاوى الآلية مع المقاصد الشرعية وقاعدة الإحتياط.
- يجب العمل على تطوير الخوارزميات التي تستطيع تحليل السياق والنية وراء الإستفسارات الفقهية، مع مراعاة التعددية المذهبية والإجتهادية في الفقه الإسلامي.
- يُوصى بإجراء دراسات مقارنة بين الفتاوى البشرية الشرعية والفتاوى الآلية لتحليل مدى فعالية الذكاء الاصطناعي في تطبيق قاعدة الاحتياط، مع إستكشاف حلول عملية لتقليل الفجوة بين الفقه الإسلامي والتكنولوجيا.
- يجب تدريب الفقهاء والمفتين على كيفية إستخدام الذكاء الإصطناعي بفعالية، مع التأكيد على أهمية الرقابة الشرعية في كل ما يتعلق بالفتاوى الآلية.
- من الضروري وضع إطار شرعي وأخلاقي يحدد كيفية استخدام الذكاء الإصطناعي في الفتوى الشرعية، لضمان أن تظل الأنظمة الذكية تعمل ضمن الضوابط الشرعية دون التأثير على دقة الفتاوى.

تتضح من هذه الدراسة ضرورة موازنة بين العلم البشري الشرعي و التكنولوجيا الحديثة لضمان أن تظل الفتاوى الشرعية صائبة ومتوافقة مع المعايير الشرعية والأخلاقية، وأن تتعامل مع تطورات العصر بكل حكمة وتبصر.

قائمة المراجع والمصادر

١) ابن فارس، أحمد بن فارس .مقاييس اللغة .تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

٢) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن. دار القلم.

٣) الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي.

٤) الزركشي، محمد بن عبد الله. البحر المحيط في أصول الفقه. دار الكتبي.

٥) الغزالي، محمد بن محمد. المستصفى من علم الأصول. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.

٦) الشوكاني، محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. دار الفكر.

٧) الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة. تحقيق: أحمد شاكر.

٨) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي. المغني. مكتبة القاهرة.

٩) ابن حزم، علي بن أحمد. المحلى. دار الفكر.

١٠) الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري).

١١) البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ١٩٨٧م.

١٢) مسلم بن الحجاج القشيري. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

١٣) الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤) يوسف القرضاوي، "مقاصد الشريعة وأثرها في الاجتهاد"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلد ٣٤، عدد ١، ٢٠١٥.

١٥) محمد أبو زهرة، "الاحتياط في الشريعة الإسلامية"، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مجلد ١٥، عدد ٢، ٢٠١٠ .

١٦) عمر بن إبراهيم المحيميد، "الذكاء الاصطناعي وأثره في صناعة الفتوى"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٧، ٢٠٢٢.

١٧) الشيشاني، عبد الله. "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية"، مجلة الفقه الإسلامي، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.

١٨) المديني، محمد بن خليفة بن راشد. "دور الذكاء الاصطناعي في إثبات الجرائم والوقاية منها: دراسة فقهيّة"، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٠٨، الجزء ٢٤، ٢٠٢٤، الصفحات ٢١٧-٢٧٠.

١٩) مطلق جاسر الجاسر، "الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء"، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم الشرعية)، مجلد ٣٩، إصدار خاص (٤) ص ٢٢٧–٢٦٤، ٢٠٢٤.

٢٠) السعيد، سعيد. "الذكاء الاصطناعي والترجمة الشرعية"، المجلة الدولية للغات الشريعة، المجلد ٤العدد١، ٢٠٢٠.

٢١) السعيد، سعيد. "التحديات المستقبلية للذكاء الاصطناعي في الشريعة الإسلامية"، المجلة الإسلامية للتكنولوجيا مجلد ١٢، عدد ٣، ص ٤٥، ٢٠٢٢.

٢٢) ناصر أحمد محمد الريسي استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الشرعي: دراسة تحليلية لمدى ملاءمته كبديل للنظام القضائي في ضوء الفقه الإسلامي، المجلة العربية للدراسات القانونية والشرعية، العدد ١٤٤، فبراير ٢٠٢٥.

٢٣) عبد الرحمن، صالح. "التحديات الشرعية في الذكاء الاصطناعي"، مجلة الشريعة الإسلامية، المجلد ٣٦ العدد١٢٥، ٢٠٢١.

٢٤) عبد الرحيم، محمد حمزة. "الأخذ بالاحتياط – دراسة أصولية تطبيقية". مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، المجلد ٥، العدد ٥، يونيو ٢٠٢٢، الصفحات ١٢٨٩–١٣٧٣.

٢٥) الزهراني، عبد الله بن عطية بن عبد الله. "الذكاء الاصطناعي: التحديات الفقهية والأخلاقية". مجلة العلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة العدد ٢٠٠، الجزء ١-٢، ٢٠٢١.

٢٦) القباني، بسمة مصطفى محمد. "الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية". مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٤، العدد ٣٤، أكتوبر ٢٠٢٤، الصفحات ١٢١٩–١٢٩٤.

٢٧) الزيدي، طه. "ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية في فقه الأحوال الشخصية"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد ٤٠، العدد ١٤٠، ٢٠٧-٢٣٥، ٢٠٢٥

٢٨) حسين، محمد أحمد شحاتة. "أحكام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي بين التأصيل والتحليل"، مجلة أبحاث القانون، المجلد ١، العدد ٤،

يونيو ٢٠٢٤، الصفحات ٤٦١-٣١٦.

٢٩) مبروك بهي الدين رمضان الدعدر، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية"، مجلة البحث العلمي الإسلامي، مجلد ١٩، عدد ٦٠، أغسطس ٢٠٢٤.

٣٠) ماكارثي، جون. Artificial Intelligence: A Structured Approach. ١٩٨٩.

٣١) هيرش، إي. Foundations of Artificial Intelligence. ١٩٩٣.

٣٢) غودو، بن. Trends in General AI. ٢٠٢١.

٣٣) بوناسيرا، لويجي. Superintelligent AI: Challenges and Opportunities. ٢٠٢٠.

٣٤) هوفمان، جيمس. Interactive AI: A Theoretical Approach. ٢٠١٩.

٣٥) جونسون، توني. Essentials of Machine Learning and Deep Learning. ٢٠١٨.